

## خرق تفاهات لجنة 5+5 في ليبيا يفقد اجتماعاتها الجديدة

تونس - عقدت اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) الليبية الخميس الجولة السابعة من محادثاتهما في مدينة سرت وسط تعاضل المخاوف من عدم إتمام هذه اللجنة للمهام المنوطة بعهدتها لاسيما بعد تسجيل العديد من الخروقات لتفاهاتها، علاوة على التباطؤ في تنفيذ تلك التفاهات ما أفقد مباحثاتها الجديدة اللازمة.

ورحبت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بانعقاد الجولة السابعة من محادثات اللجنة العسكرية المشتركة في مقرها في مدينة سرت، وذلك في الفترة من 4 إلى 7 فبراير لمواصلة التخطيط لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 23 أكتوبر 2020 في جنيف.

وقالت البعثة، في بيان، إن اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة، يتمحور حول الإسراع في فتح الطريق الساحلي بغية تمكين المرور للأمن للمواطنين والبضائع والمساعدات الإنسانية، بناءً على التقدم المحرز في الجولات السابقة من محادثات اللجنة.

وأضافت في البيان ذاته أنه "لهذا الغرض، سيحضر الاجتماع خبراء إزالة الألغام من كلا الجانبين، بالإضافة إلى خبراء من البعثة، لتقديم الدعم الفني ومناقشة سبل المضي في عملية إزالة الألغام ومخلفات الحرب في المناطق الواقعة تحت سيطرة كل طرف".

وتمحوورت أجندة الاجتماع أساساً حول مسألة إخراج جميع المرتزقة من البلاد وهي نقطة يرى مراقبون أن تحقيقها يبقى أمراً صعباً للمثال لاسيما أن المهلة التي وضعها اتفاق جنيف من أجل إتمامها انتهت منذ أيام دون تحقيق تقدم بشأنها، إضافة إلى نشر مراقبين لمناخعة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والتباحث بشأن ملف تبادل الأسرى.

وباتي هذا الاجتماع في وقت تزايد فيه الحديث لدى أوساط ليبية عن ضغوط أميركية في الكواليس من أجل إرغام طرفي النزاع على ترحيل المرتزقة الذين تم الاستئجاب بهم خلال الحرب التي دارت رحاها حول السيطرة على العاصمة طرابلس بين الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر وميليشيات حكومة "الوفاق".

ولم تنجح هذه اللجنة التي تعقد اجتماعاتها برعاية الأمم المتحدة في منع الفرقاء من انتهاك التفاهات التي تم التوصل إليها، حيث لا يزال تدفق المرتزقة مستمرا بالرغم من أن اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في جنيف ينص على رحيل هؤلاء تمهيدا للترتيبات السياسية الجارية.

وقال مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان، المعارض رامي عبد الرحمن، الخميس، إن "تركيا تجري عمليات تبديلية للمرتزقة الموالين لها في الأراضي الليبية".



علي السعيد  
لست متفائلا حول إمكانية تحقيق إنجاز في المسار العسكري

ومن جهته، أكد عضو مجلس النواب (البرلمان) الليبي، علي السعيد، أن "المؤسسة العسكرية الليبية جادة في كل اللقاءات التي عقدها في الغدقة، مروراً بجنيف وبعدها غدامس"، مشككاً في نوايا بعثة الأمم المتحدة بسبب انحرافها وعدم جدتها في تفعيل ما تم الاتفاق عليه، وخاصة خروج المرتزقة وفتح الطريق الساحلي بين الشرق والغرب".

واتهم السعيد في تصريحات صحافية البعثة الأممية في ليبيا "بوضع عدة عراقيل من أجل إطالة الأزمة كي تظهر للعالم أن أبناء الشعب الليبي غير جادين في التوصل لحل" وفق قوله، مبرحاً عن أمه في أن يتم التوصل إلى نتائج إيجابية في الاجتماع الذي عقد أمس الخميس في سرت.

ولفت إلى أن تفعيل ما تم الاتفاق عليه في اجتماعات اللجنة العسكرية الليبية سيكون له دور كبير في التوصل لاتفاق شامل سياسياً، مضيفاً "الأمور لا تزال ضبابية، ولن تكون هناك أي إنجازات إيجابية في ظل تحاليل البعثة الأممية، لست متفائلاً حول إمكانية تحقيق إنجاز في المسار العسكري".

## النهضة تحاول التهدئة مع قيس سعيد لتفادي العزلة

### الحركة الإسلامية تقترح انسحاب وزراء لتجاوز أزمة «اليمن الدستورية»



الفتح اتسع على الراقق

عرض الحكومة على جلسة لتجديد الثقة".

وفي سياق القراءة ذاتها، دعا رئيس كتلة تحيا تونس في البرلمان، مصطفى بن أحمد، رئيس الحكومة للقيام بخطوة إلى الوراء من أجل حلحلة الأزمة.

وقال بن أحمد إن المشيشي "أمام خيارين إما انسحاب وزراء الذين رفض رئيس الجمهورية دعوتهم لآداء اليمين الدستورية أو أن يرجع الأمانة للرئيس قيس سعيد"، في إشارة لاستقالته من رئاسة الحكومة.

ويبدو أنه بكل أزمة التعديل الوزاري لن تنتهي الضغوط التي تواجهها النهضة ورئيسها في الوقت الراهن خاصة بعد تزايد الحديث في كواليس البرلمان عن انقاسات جديدة هزت حزب قلب تونس حليف النهضة في البرلمان والذي خسّر 11 نائباً في الدورة البرلمانية الأولى.

وقالت العديد من الأوساط إن قلب تونس وكتلته البرلمانية يشهدان نقاشات صاخبة على خلفية توجهات الحزب، لاسيما في غياب رئيسه نبيل القروي ما قد يفاقم خضية النهضة التي احتدمت بتحالف مع حزب القروي لتحسين موقع الغنوشي في رئاسة البرلمان.

وعكست هذه النقاشات تصريحات للنائب البرلماني عن قلب تونس عياض اللومى الذي نوه إلى إمكانية مغادرته الحزب قائلاً "أنا اليوم في كتلة قلب تونس ولكن لا أعلم إن كنت سأواصل فيها بعد أيام".

وتأتي هذه التصريحات لتترجم عمق الأزمة التي باتت تعيشها حركة النهضة التي حاولت المرور بقوة في صراعها مع الرئيس سعيد من خلال دفع المشيشي إلى الإسراع في إجراء تعديل وزاري، شمل 11 حقيبة وزارية، ورفضه سعيد ما جعل هذا التعديل الحكومي يراوح مكانه وسط محاولات للتصعيد من قبل "وسادة المشيشي البرلمانية والسياسية" من خلال إيجاد مؤيدات دستورية تضمن نجاح التعديل لكن سعيد رفضها.

وقال سعيد خلال استضافته الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، نور الدين الطوبوي، "أجد تأكيد على موقفى الثابت المتعلق بالتعديل الوزاري والقائم على احترام الدستور"، وتابع "أرفض الخروقات التي حصلت بناء على نصوص هي دون الدستور مرتبة".

ويرى مراقبون أن مساعي النهضة للتهدئة مع الرئيس سعيد، وهي ليست وليدة اللحظة حيث سبق وأن حاولت أطراف خارجية على غرار دولة قطر التوسط لحل أزمة سعيد والغنوشي، تأتي في سياق الضغوط التي تحاصر الحركة الإسلامية لاسيما مع تواتر الأنباء حول الانقاسات التي تهز حليفها حزب قلب تونس من الداخل في ظل غياب رئيسه نبيل القروي، الذي يقبع في السجن، بالإضافة إلى تراكم الغضب ضد إدارة الغنوشي للبرلمان حيث يواجه الرجل لأزمة جديدة لسحب الثقة منه.

وقال المحلل السياسي، هشام الحاجي، إن "كلام ديلو منطقي حيث

وتأتي هذه التصريحات لتترجم عمق الأزمة التي باتت تعيشها حركة النهضة التي حاولت المرور بقوة في صراعها مع الرئيس سعيد من خلال دفع المشيشي إلى الإسراع في إجراء تعديل وزاري، شمل 11 حقيبة وزارية، ورفضه سعيد ما جعل هذا التعديل الحكومي يراوح مكانه وسط محاولات للتصعيد من قبل "وسادة المشيشي البرلمانية والسياسية" من خلال إيجاد مؤيدات دستورية تضمن نجاح التعديل لكن سعيد رفضها.

وقال سعيد خلال استضافته الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، نور الدين الطوبوي، "أجد تأكيد على موقفى الثابت المتعلق بالتعديل الوزاري والقائم على احترام الدستور"، وتابع "أرفض الخروقات التي حصلت بناء على نصوص هي دون الدستور مرتبة".

ويرى مراقبون أن مساعي النهضة للتهدئة مع الرئيس سعيد، وهي ليست وليدة اللحظة حيث سبق وأن حاولت أطراف خارجية على غرار دولة قطر التوسط لحل أزمة سعيد والغنوشي، تأتي في سياق الضغوط التي تحاصر الحركة الإسلامية لاسيما مع تواتر الأنباء حول الانقاسات التي تهز حليفها حزب قلب تونس من الداخل في ظل غياب رئيسه نبيل القروي، الذي يقبع في السجن، بالإضافة إلى تراكم الغضب ضد إدارة الغنوشي للبرلمان حيث يواجه الرجل لأزمة جديدة لسحب الثقة منه.

وقال المحلل السياسي، هشام الحاجي، إن "كلام ديلو منطقي حيث

وتأتي هذه التصريحات لتترجم عمق الأزمة التي باتت تعيشها حركة النهضة التي حاولت المرور بقوة في صراعها مع الرئيس سعيد من خلال دفع المشيشي إلى الإسراع في إجراء تعديل وزاري، شمل 11 حقيبة وزارية، ورفضه سعيد ما جعل هذا التعديل الحكومي يراوح مكانه وسط محاولات للتصعيد من قبل "وسادة المشيشي البرلمانية والسياسية" من خلال إيجاد مؤيدات دستورية تضمن نجاح التعديل لكن سعيد رفضها.

وقال سعيد خلال استضافته الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، نور الدين الطوبوي، "أجد تأكيد على موقفى الثابت المتعلق بالتعديل الوزاري والقائم على احترام الدستور"، وتابع "أرفض الخروقات التي حصلت بناء على نصوص هي دون الدستور مرتبة".

ويرى مراقبون أن مساعي النهضة للتهدئة مع الرئيس سعيد، وهي ليست وليدة اللحظة حيث سبق وأن حاولت أطراف خارجية على غرار دولة قطر التوسط لحل أزمة سعيد والغنوشي، تأتي في سياق الضغوط التي تحاصر الحركة الإسلامية لاسيما مع تواتر الأنباء حول الانقاسات التي تهز حليفها حزب قلب تونس من الداخل في ظل غياب رئيسه نبيل القروي، الذي يقبع في السجن، بالإضافة إلى تراكم الغضب ضد إدارة الغنوشي للبرلمان حيث يواجه الرجل لأزمة جديدة لسحب الثقة منه.

وقال المحلل السياسي، هشام الحاجي، إن "كلام ديلو منطقي حيث

عكست تصريحات أدلى بها النائب البرلماني والقيادي بحركة النهضة، سمير ديلو، حول الأزمة الدستورية والسياسية التي تعيشها بلاده، تراجعاً في لهجة الحركة الإسلامية التي تحاصرها الضغوط ليس بسبب أزمة التعديل الوزاري الذي يرفضه الرئيس قيس سعيد فحسب، بل كذلك بعد تزايد الحديث عن انقاسات داخل حليفها، حزب قلب تونس.

صغير الحيدري

تونس - كثفت حركة النهضة الإسلامية في تونس في الأيام الماضية من تحركاتها التي كانت على أكثر من صعيد بغية إرساء تهدئة مع الرئيس قيس سعيد الذي دخل في مواجهة مباشرة مع رئيس الحكومة، هشام المشيشي، على خلفية التعديل الوزاري الذي أجراه مؤخراً بعد ضغوط مارستها النهضة ورئيسها راشد الغنوشي عليه.

ويبدو أن النهضة بدأت تستشعر خطر تزايد عزلة مع تردد أنباء مفادها أن انقاسات حقيقية بدأت تعصف بحزب قلب تونس (30 نائباً)، وهو أبرز حلفائها في البرلمان، علاوة على فشل الوساطات الرامية لإذابة الجليد بين قيس سعيد والمشيشي ومن ورائه الغنوشي.



هشام الحاجي  
تصريحات ديلو قد تكون دعوة للنهضة إلى التراجع



سمير ديلو  
على الوزراء الذين يرفضهم الرئيس الانسحاب كحل للأزمة

وفي محاولة لرأب الصدع مع سعيد وتفادي تعمق عزلة الحركة دعا النائب البرلماني عن النهضة سمير ديلو الوزراء الذين تحوم حولهم شبهات، الذين يرفض قيس سعيد أداء اليمين الدستورية أمامه، إلى "الانسحاب والاستعفاء وتغييرهم بخارين كحل للأزمة".

وقال ديلو في تصريحات لإذاعة شمس المحلية، لا تخلو من مفردات تدعو للتهدئة مع الرئيس سعيد إن "كلام رئيس الدولة محترم ولا حل بالمغالبية.. تونس وصلت إلى أزمة حادة ومازلت أعول على حكمة البعض".

## لا إجماع سياسياً حول الانتخابات المبكرة في الجزائر

### جبهة القوى الاشتراكية تلمح لمقاطعة الاستحقاق الانتخابي

محنة وغير واقعية (لرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة)، فإنه ينبغي الاعتراف كذلك بحقها الأساسية - بدءاً بالحق في تقرير المصير - التي لا تزال غير معترف بها".

وأضاف أن "الرفض الشامل لاستفتاء تعديل الدستور ينبغي أن يستوقف النظام ويجعله مدركاً لعزم الجزائريين، خاصة الشباب منهم، (...) على طي صفحة الإذلال والمخاطم، شبيبة على ما يبدو أنها تمثل مشكلاً لهذا النظام عوض أن تشكل ورقة رابحة في سبيل تطوير البلاد، وإنه من الواضح اليوم أن هذه الشبيبة لم تعد مستعدة للسماح بإقضاءها أو تهميشها وقبولها دون رد فعل الانتهاكات التي تطال حرياتنا الأساسية المتمثلة في التجمع والتنظيم والتظاهر السلمي".

ويبدو أن المسألة أخذت في التوسع، في ظل إصرار لجنة إعداد القانون الجديد على التمسك بقانون العتبة (أربعة في المئة)، الذي يقضي بصفة آلية الكثير من الأحزاب السياسية، وبترك الساحة مفتوحة فقط للقوى السياسية التقليدية، الأمر الذي سيؤدي في نفس المشهد الذي سبق الحراك الشعبي.

الجديد، لتقديم مقاربتها السياسية لازمة المستشرية في البلاد، الأمر الذي يضع الاستحقاق في خانة الأجندة السياسية الرسمية التي لا تحوز على رضئ الطبقة السياسية، ولا يعول عليها في حلحلة التعقيدات المتفاقمة.

جبهة القوى الاشتراكية  
أشترطت تجسيد بعض المطالب لخوض غمار الانتخابات، مما يرجح مقاطعتها الاستحقاق المقبل

وذكرت في ردها "لقد طالبت الجزائريين والجزائريين على مدى عقود من الزمن بتغيير جذري وسلمي لنظام الحكم ببلادنا، وعلى وجه الخصوص وبشكل استثنائي وعلى نطاق واسع منذ 22 فبراير 2019.

وإذا كانت التصريحات الرسمية تقر بأن الشعب الجزائري أنقذ الدولة من الانهيار بوضعه حدا لعهد خامسة

وتابع "كنا نامل في تغيير جذري للمسار، والإعلان عن إرادة سياسية حقيقية من طرف صناع القرار، لكننا نلاحظ بكل أسف بل وبقلق كبير الإبقاء على الرنظمة الانتخابية في حين أن السياق الحالي، الوطني والإقليمي، يتطلب مقاربة سياسية شاملة في مستوى أمان الشرعية للشعب الجزائري".

ووضع الحزب شروطاً لإنجاح أي حوار سياسي، وتتمثل في "إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي وإعادة الاعتبار السياسي والاجتماعي لهم، وفتح المجال السياسي والإعلامي ورفع كل العوائق التي تعترض الممارسة السياسية، النقابية والجمعية، والوقف الفوري للمتابعات القضائية ضد المناضلين والصحافيين والنقابيين الملتزمين بالنضال الديمقراطي السلمي. فضلاً عن تجميد كل المعاهدات الاقتصادية التي ترهن الموارد الوطنية أو تتنازل عنها بثمن بخس، وتحرير الجهاز القضائي من كل نفوذ أو تدخل حتى تستعيد العدالة مصداقيتها وتحوز على ثقة المواطنين".

واستغلت جبهة القوى الاشتراكية فرصة الرد على مسودة قانون الانتخابات

من الثقة والانفتاح تجاه المجتمع وممثليه السياسيين، النقابيين، والجمعويين".

وأضاف "لا يمكن منح مصادقية لنص تم عرضه على الأحزاب للنقاش في سياق يتسم بالاعتقالات والإداناة التعسفية في قضايا الرأي، وكذلك بإغلاق غير مسبوق للفضاءات السياسية والإعلامية".



بوادر مقاطعة للانتخابات المبكرة

المضادة، وتشجع بناء وساطات سياسية واجتماعية وديمقراطية مستقلة".

وذكر في البيان الذي اطلعت "العرب" على نسخة منه، أنه "من أجل تنظيم هذا الحوار، يتوجب عقد اتفاقية وطنية للوصول إلى إجماع حول تسوية سياسية، شاملة وديمقراطية لازمة، وخلق مناخ

صابر بليدي

الجزائر - ما زالت الانتخابات المبكرة في الجزائر بعيدة عن تحقيق الإجماع داخل الطبقة السياسية، في ظل عدم إيلائها أهمية من طرف بعض أحزاب المعارضة، التي تعتبر إلى حد الآن أن الأولوية تستوجب توفير المناخ السياسي الملائم، قبل الذهاب إلى أي استحقاق انتخابي.

ونهدت جبهة القوى الاشتراكية المعارضة، خلال ردها على مسودة قانون الانتخابات الجديد الذي لا يزال قيد المناقشة، إلى أنه "لا يمكن اختزال الديمقراطية في صندوق الاقتراع، بل تتطلب مناخاً سياسياً تسوده الحريات، وهو ما يسمح باختيار حر وواع".

واشترط أعرق أحزاب المعارضة في الجزائر (جبهة القوى الاشتراكية)، تجسيد عدد من المطالب مقابل خوض غمار الانتخابات، مما يرجح فرضية زهاب الحزب إلى خيار المقاطعة، وعلى رأس تلك المطالب إجراء "حوار شامل يرسي أسس حياة سياسية ديمقراطية تضمن التداول السياسي، وتضبط وتنظم السلطات